الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
30 May 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسفي ..... (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-26766 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (A/61/525/Add.6 و Add.7 و A/61/640/Add.1 و Add.2)

١ - **السيد ثاتشايتشاواليت** (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): عرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة (A/61/525/Add.6)، فأشار إلى أن المكتب المتكامل في بوروندي قد أُنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، وبداية لمدة عام واحد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومن أجل تيسير بدء عمل البعثة، مُنح الأمين العام، بناء على طلب المراقب المالي، سلطة التزام بمبلغ قدره ٧٠٠ ٥٣٨ ٨ دولار، بموافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٠ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبإضافة ذلك المبلغ إلى الاحتياجات الإضافية لعام ٢٠٠٧، تصل تقديرات مجموع الاحتياجات من الموارد لذلك العام إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٧٥٤ ٣٥ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٢٠٩ ٣٨ دولار).

٢ - واستطرد قائلا إن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي هو هيئة للإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق، عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ومع أنه لم يكن يتوقع في الأساس أي تمديدات أخرى لولاية المجلس فقد مدد مجلس الأمن في قراره ١٧٢٣ (٢٠٠٦) ولاية المجلس والعضوية فيه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيتم تغطية تقديرات مجموع احتياجات المجلس من الموارد لعام ٢٠٠٧، وصافيها ٥٠٠ ١٦٢ دولار (إجماليها ٥٠٠ ١٧٥ دولار)، من الرصيد غير المربوط وقدره ٨٠٠ ١٥٦ دولار من الاعتماد المخصص للمجلس لعام ٢٠٠٦. ومن الاعتمادات الحالية للبعثات السياسية الخاصة، حسب الاقتضاء. ويُطلب إلى الجمعية العامة أن تتخذ الإجراء الوارد في الفقرة ١٩ من الوثيقة A/61/525/Add.6 فيما يتصل بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبممثل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

٣ - وعرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في نيبال (A/61/525/Add.7)، فأشار إلى أن مجلس الأمن قد أحاط علما في بيان أدلى به رئيسه في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/49) بطلب الطرفين الموقعين على اتفاق السلام الشامل في نيبال الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ الجوانب الرئيسية من ذلك الاتفاق، ورحب باعتزام الأمين العام اتخاذ إجراء في هذا الصدد.

٤ - واسترسل قائلا إن سلطة الالتزام الأصلية للأنشطة المؤقتة في نيبال الممنوحة للأمين العام بموافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٠، بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هي بمبلغ ٦٠٠ ٣٦٣ ٩ دولار. وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ١٢ شهرا وبرئاسة الممثل الخاص للأمين العام. وبإضافة المبلغ الأصلي إلى الاحتياجات الإضافية لعام ٢٠٠٧، تصل تقديرات مجموع الاحتياجات من الموارد لهذا العام إلى مبلغ صافيه ٣٠٠ ٥٢٣ ٩١ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٦٣٢ ٩٥ دولار). ويطلب إلى الجمعية العامة

أن تتخذ الإجراء الوارد في الفقرة ١٣٩ من الوثيقة A/61/525/Add.7 فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة في نيبال.

٥ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبممثل الأمم المتحدة للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة (A/61/640/Add.1)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد مبلغ ٤٠٠ ٠٨٠ ٣٣ دولار لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وإنها توافق على مقترح الأمين العام بشأن التكاليف المتعلقة بممثل الأمم المتحدة للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في عام ٢٠٠٧، وهو مبلغ سيجري استيعابه من الرصيد غير المربوط مقابل الاعتماد ذي الصلة المرصود لعام ٢٠٠٦.

٦ - وتابع قائلا إنه فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، يساور اللجنة الاستشارية القلق لأنه رغم أن الانتقال من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة سياسية خاصة كان معروفا منذ بعض الوقت، فقد أبقي على أعداد محدودة من موظفي العملية لهذا المكتب. وفي ضوء الفجوة الواسعة بين افتراضات الميزانية والنشر الفعلي للموظفين، أوصت اللجنة الاستشارية بزيادات في عامل تأخير النشر من ١٠ إلى ٢٠ في المائة في حالة الموظفين الدوليين، ومن ٥ إلى ١٥ في المائة في حالة الموظفين الوطنيين. ومتى حققت البعثة نشرا أسرع، ينبغي تبيان ذلك في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧ - واستطرد قائلا إنه، بالإضافة إلى ذلك، فبعد أن استعرضت اللجنة ملاك الوظائف المقترح للبعثة أوصت بعدم الموافقة على عدد من الوظائف المقترحة من الأمين العام، للأسباب المحددة في تقريره. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تشجع على الاستعاضة التدريجية عن الموظفين الدوليين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بموظفين وطنيين كلما أمكن ذلك، وتوصي بإبقاء الرتب في البعثة قيد الاستعراض إلى أن ينتهي التسليم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة السياسية في نيبال (A/61/640/Add.2)، فقال إن اللجنة الاستشارية تنصح أساسا بتخفيض تكاليف موظفي البعثة، حيث يبدو هيكلها المقترح مستمدا في حالات عديدة من تطبيق نموذج ما بدلا من تحليل الاحتياجات المحددة للبعثة. وبما أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال تعتبر بعثة مركزة الهدف ومحدودة المدة، فقد كان ينبغي لذلك أن يكون له بعض التأثير على هيكلها ومواردها المقترحين. ولذلك، أوصت اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على عدد من الوظائف التي اقترحها الأمين العام.

٩ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بأن تلبى الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، التي رصد لهما اعتماد في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، من الاعتمادات الحالية المرصودة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأن تبين، حسب الاقتضاء، في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين تلك.

١٠ - **السيد توما** (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى ليختنشتاين، فقال إن الاتحاد الأوروبي يقر بأهمية البعثات السياسية الخاصة وبدورها في تسوية الصراعات وتوطيد السلام. وينبغي للبعثات أن تكون قادرة

على تنفيذ ولاياتها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه وأن تستخدم بكفاءة في الوقت ذاته الموارد التي وضعتها الدول الأعضاء تحت تصرفها. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لتأخر إصدار التقارير موضوع البحث، الأمر الذي منعه من دراستها بصورة وافية كما كان يود. وأضاف أنه بينما يستفيد الاتحاد الأوروبي استفادة عظيمة من الإرشاد الذي تقدمه اللجنة الاستشارية، فإنه سيلتمس منها المزيد من التوضيح بشأن عدد من النقاط.

١١ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن تقديره لإنجازات عملية الأمم المتحدة في بوروندي ولإتمامها الناجح. وإن إنشاء خليفتها، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، مثال جيد للانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام. وقال إنه يهنئ شعب بوروندي لما حققه من إنجازات ويؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي له في المرحلة القادمة من جهوده لبناء السلام.

١٢ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يقر بأهمية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الإشراف على استخدام موارد صندوق التنمية للعراق. وأعرب عن أمله بأن يكمل عمله بنجاح خلال العام الحالي.

١٣ - وفي ختام كلمته، أعرب عن دعمه لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي تساعد نيبال على صون السلام الذي تم التفاوض عليه في اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقال إن هذه البعثة هي بعثة مركزة الهدف ومحددة المدة وينبغي لها أن تسعى جاهدة لتنفيذ ولايتها بكفاءة. ومن أجل تفادي الإفراط في رصد الاعتمادات بالميزانية، فإنه من المهم إيلاء الاهتمام لولاية البعثة واحتياجاتها المحددة، عوضا عن تطبيق نموذج واحد على البعثات الميدانية المختلفة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، إذ يضع نصب عينيه توصيات اللجنة الاستشارية، يتوقع تبادلا مثمرا للآراء بشأن هذه المسائل في مشاورات غير رسمية.

١٤ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية فقالت إن المجموعة تؤكد من جديد رأيها الذي طالما تمسكت به بأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوطيد السلام في بوروندي هي جهود هامة وتحيط علما بالهيكل والاحتياجات من الموارد المقترحين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إلى جانب توصيات اللجنة الاستشارية بشأن ملاك وظائف المكتب. وأضافت إن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن وجوب الاستعاضة عن الموظفين الدوليين في هذه البعثة بموظفين وطنيين بما أن الوضع قد تحسن في البلد. وأعربت عن رغبة المجموعة بأن توضح اللجنة الاستشارية الأساس المنطقي للتوصيات المتعلقة بالوظائف الواردة في الفقرة ١٤ من تقريرها (A/61/640/Add.2) وما لها من آثار محتملة من ناحية قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

١٥ - **السيد أشاريا** (نيبال): قال إنه على الرغم من ارتياح وفد بلده لمعظم التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال (A/61/640/Add.2)، فهو لا يستطيع أن يرى مبررا كبيرا لإلغاء عدد من الوظائف من ناحية تنفيذ ولاية البعثة بفعالية وكفاءة. وبناء على ذلك، فإنه يأمل أن تبقي اللجنة عليها.

١٦ - أولا، بما أن مهام رصد وقف إطلاق النار غير العسكرية هامة لضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا فعالا على المستوى الإقليمي، فإن نيبال تعرب عن رغبتها في الاحتفاظ بوظيفتي رئيس فريق الرصد والتوعية برتبة ف-٣ وبوظيفتي موظف معاون للشؤون المدنية برتبة ف-٢ لكل عنصر من العناصر الإقليمية الخمسة لمكتب الشؤون المدنية، وفقا لما اقترحه تقرير الأمين العام (A/61/525/Add.7).

وثانيا، بما أن دور موظف التنسيق الأقدم برتبة ف-٥ في مكتب الممثل الخاص للأمين العام هو دور هام، ولا سيما في التنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع المانحين، فإن وفده يود الاحتفاظ بهذه الوظيفة؛ وليس مقتنعا بتوصية اللجنة الاستشارية بأن كبير الموظفين في هذا المكتب يمكنه أو ينبغي له أن يؤدي المهام المذكورة.

١٧ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن هيكل الموظفين المقترح من الأمين العام يبرره دور البعثة المتمثل في الرصد وأهمية العملية السياسية في البلد ووعورة التضاريس وطول المسافات، مما يعيق الاتصالات والتنقل. وأضاف أنه يجب أن تكون الاحتياجات المقترحة من الموارد مماثلة لاحتياجات البعثات الأخرى المماثلة للبعثة في طبيعتها ومدتها.

١٨ - **السيد بوتس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وبعثة الأمم المتحدة في نيبال. فالبعثتان ستضطلعان بدور حيوي في جلب السلام والاستقرار لمناطق شهدت قدرا كبيرا من الصراع. وفي حالة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، يتفق وفده مع اللجنة الاستشارية في أن تقرير الأمين العام (A/61/525/Add.6) كان يمكن أن يقدم المزيد من المسوغات بشأن الاحتياجات من الموارد من حيث الإنجازات المتوقعة من البعثة لهذا العام. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، يؤيد وفده توقع اللجنة الاستشارية أن يرتبط هيكل البعثة وتخصيص مواردها المقترحين لمختلف عناصرها ارتباطا أوثق بتحليلٍ لاحتياجاتها المحددة.

١٩ - **السيدة كاجي** (اليابان): قالت إنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي كرس للطفرة الأخيرة في عدد بعثات حفظ السلام، فقد شهدت البعثات السياسية الخاصة طفرة مماثلة. ويمكن لهذين النمطين من البعثات أن يكمل أحدهما الآخر، إنما يتعين على اللجنة أن تنظر فيهما بدقة، مركزة على الصلة بين الإطار المنطقي المستخدم لوضع ميزانية قائمة على النتائج واحتياجات البعثة من الموارد.

٢٠ - واسترسلت قائلة إنه في حالة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، الذي يهدف إلى تطوير عملية فعالة لبناء السلام في انتقال سلس من وقف إطلاق النار إلى تحقيق الاستقرار والازدهار، فإن وفدها يؤيد رأي اللجنة الاستشارية بأن هيكل موظفي البعثة يجب أن يراعي فيه الفجوة القائمة بين افتراضات الميزانية وعملية النشر الفعلي. كما يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن ميزانية البعثة. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي يتمثل دورها في مراقبة الأسلحة ودعم الانتخابات، فإن وفدها يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بتفادي تطبيق نموذج واحد مناسب للجميع على البعثات الميدانية المختلفة، ويؤيد توصياتها بشأن ميزانية البعثة. وأضافت إنه من الضروري التخطيط بعناية من أجل منع الازدواجية والتداخل.

٢١ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن الإجراء الذي اتخذه الأمين العام للتشجيع على تسوية النزاعات سيكون له آثار بعيدة المدى على البلدان المعنية. ويأمل وفده أن تنفذ مهام بعثة الأمم المتحدة في نيبال، الواردة في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام (A/61/525/Add.7) وأن يتم الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة. وأضاف أنه لاحظ أيضا رغم ذلك، شواغل ممثل نيبال بشأن التخفيضات الموصى بإجرائها في الموارد المخصصة للبعثة. وقال إن باكستان، باعتبارها جارا إقليميا لنيبال، تلتزم بدعمها خلال الفترة الانتقالية الحرجة والحساسة، وأعرب عن أمله في أن لا تهدد الموارد المخصصة التقدم المرتقب. وأن يتم إجراء المزيد من التمحيص في هذه المسألة في مشاورات غير رسمية.

٢٢ - واسترسل قائلا إن وفده يذكّر بما أعرب عنه بانتظام من قلق في الجمعية العامة بشأن تخصيص الموارد للبعثات السياسية الخاصة، وأنه يرى أن هذه البعثات تفتقر إلى إطار منطقي محدد تحديدا جيدا. وربما يكمن الحل في اتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج إزاء البعثات السياسية الخاصة، وذلك من أجل رسم الأهداف وتحديد مواعيد زمنية لتنفيذها وضمان مساءلة مديري البرامج بشأن التنفيذ. وحاليا، فإن تنفيذ مهام البعثات السياسية الخاصة، رغم الولايات التي أنشأها مجلس الأمن، ينتقل من مرحلة لأخرى دون اتباع نهج متسق، مما يجعل التنفيذ غير ملائم والحدود الزمنية غير دقيقة. وقد أفضى هذا الافتقار للدقة ذاته إلى إنشاء بعثات ذات طابع مماثل لها طلبات مختلفة من الموارد. وأضاف أن وفده يرى أنه يتعين النظر في النواتج بمزيد من الموضوعية والشفافية، ويردد الدعوة الموجهة من الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ لزيادة استخدام الأطر المنطقية للميزنة القائمة على النتائج فيما يتصل بالبعثات السياسية الخاصة.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/61/771 و A/61/790)

٢٣ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل حفظ السلام): قدمت تقرير الأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/61/771)، فقالت إنه وفقا لما تم بيانه في التقرير (الفقرة ١)، فإن ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي قد أنشأها مجلس الأمن في قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤). وقد قرر المجلس، بقراره ١٦٩٢ (٢٠٠٦)، أن يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ورحب باعتزام الأمين العام أن ينشئ، في نهاية هذه الفترة مكتبا متكاملا للأمم المتحدة في بوروندي. وبناء عليه، باشرت العملية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تصفيتها الإدارية، بما في ذلك عملية التصرف في أصولها، على أن تستكمل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٢٤ - وأردفت قائلة إن هذا التقرير يقدم عملا بالبند ١٤-٥ (هـ) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، الذي ينص على أن التبرع بأصول عمليات حفظ السلام إلى حكومة البلد المضيف المعترف بها على النحو الواجب يقتضي موافقة مسبقة من الجمعية العامة.

٢٥ - وتابعت قائلة إن القيمة الدفترية للأصول المقترح التبرع بها تبلغ، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ٤٠٠ ٧٩٩ ٢ دولار أو ما نسبته ٥,١ في المائة من القيمة الدفترية الإجمالية لأصول العملية. وسيعزز التبرع المقترح بالأصول، التي تشمل مباني جاهزة أصلا، من القدرات التنفيذية لحكومة بوروندي. وعلاوة على ذلك، فإنه بالنظر إلى أن موقع العملية غير ساحلي، فإن تكاليف تفكيك الأصول وتحديدها وتعبئتها وشحنها ستجعل عملية النقل هذه غير اقتصادية إلى حد بعيد.

٢٦ - واسترسلت قائلة إن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٦ من التقرير، هو الموافقة على التبرع بأصول عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى حكومة بوروندي.

٢٧ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/61/790) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على التبرع بالأصول إلى حكومة بوروندي.

٢٨ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية فقالت إن المجموعة الأفريقية تولي أهمية كبيرة للجهود الرامية إلى ضمان تحقيق سلام دائم في بوروندي. وأثنت على رجال ونساء الأمم المتحدة لما أسهموا به في هذه الجهود وحثت المجتمع الدولي على مواصلة دعم عمليتي إعادة

البناء والتنمية في بوروندي. وأضافت أن المجموعة الأفريقية تدعم بقوة طلب الأمين العام وتوصية اللجنة الاستشارية بشأن التبرع بالأصول إلى حكومة بوروندي.

٢٩ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن التبرع المقترح، رغم تواضعه، سيكون له وقع إيجابي على جهود حكومته لبناء السلام في بوروندي وعلى العلاقات العامة للأمم المتحدة معا، الأمر الذي سيتذكره الشعب البوروندي كل مرة يرى فيها المباني التي وهبتها له عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأعرب عن تقديره للتبرع المقترح بالأصول، وشجع الدول الأعضاء على الموافقة عليه.

تنظيم الأعمال

٣٠ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة بشأن طلب من مسجل المحكمة لجنائية الدولية (A/C.5/61/19).

٣١ - وذكّر بأنه في الجلسة الثامنة والثلاثين للجنة طُلب أن يقوم ممثل لمكتب إدارة الموارد البشرية بتقديم توضيح لسبب عدم اعتزام الأمين العام تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة لمعالجة عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للموظفين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفقا لما طلب إليه القيام به في الجزء السابع عشر من القرار ٦١/٢٤٤. ودعا في هذا الصدد مدير شعبة الخدمات التنفيذية إلى الإدلاء ببيان.

٣٢ - **السيدة حاجي أحمد** (مديرة شعبة الخدمات التنفيذية): أشارت إلى أن الجمعية العامة طلبت، في الجزء السابع عشر من القرار ٦١/٢٤٤، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مقترحات لمعالجة عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للموظفين لموظفي هذه المفوضية، وقررت العودة إلى هذه المسألة في الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة.

٣٣ - وأردفت قائلة إنه وفقا لما تفهمه يتعين قراءة طلب الجمعية العامة مقترنا بالقرار ٦١/١٥٩، المعنون ''تكوين موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان''، الذي اتخذ بناء على توصية اللجنة الثالثة. ففي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة جملة أمور منها السماح، في معرض السعي للتغلب على حالة عدم التوازن الجغرافي الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإنشاء آلية مؤقتة لا يقتصر بموجبها تعيين الموظفين من الرتبة ف-٢ في المفوضية على المرشحين الناجحين في الامتحانات التنافسية الوطنية.

٣٤ - واسترسلت قائلة إنه في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أرسل الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية مذكرة إلى أمين اللجنة يقدم فيها توضيحا لأسباب التأخر في إعداد التقرير المذكور. وقد أتيحت هذه المذكرة للمكتب.

٣٥ - وتابعت قائلة إن مكتب إدارة الموارد البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعملان معا في إعداد مقترحات من شأنها أن تعالج شواغل الجمعية العامة، بينما يحترمان الولايات التشريعية ذات الصلة. وأضافت إن هذه المسائل معقدة وتطلبت تنسيقا واسع النطاق. وبناء على ذلك، فإن الأمانة العامة لم تكن في وضع يسمح لها بتقديم تقرير في الموعد المناسب لتنظر فيه اللجنة أثناء الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٣٦ - وأكدت للجنة أنه يجري بذل قصارى الجهود لإتمام إعداد التقرير، حتى يمكن النظر في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، كما ستنظر اللجنة في هذه الأثناء في عدد من التقارير الأخرى المتصلة بالموارد البشرية.

٣٧ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): شكر مديرة شعبة الخدمات التنفيذية للتوضيح الذي قدمته وأعرب عن أمله بأن يصبح التقرير جاهزا بالفعل بحيث يمكن النظر فيه في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.